

حمد المحمود: «اقتصادية الشارقة» تخطو نحو أهدافها المستدامة

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department



حكومة الشارقة
الوزارة الاقتصادية



«الشارقة: الخليج»

أصدرت دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة تقريرها السنوي لعام 2022، تحت عنوان «51 عاماً من الإشراق»، وتضمن التقرير أهم التطورات والأحداث التي شهدتها القطاعات الاقتصادية والإجراءات والجهود التي اتخذتها الدائرة في كافة القطاعات والأنشطة وذلك لتقديم أداة شاملة للمتعاملين في القطاعات الاقتصادية في الإمارة وتعريفهم بأهم النتائج التي حققتها تأكيداً لجهودها الهادفة إلى الوصول إلى أداء اقتصادي متوازن ومستدام، وتعزيز استمرارية الأعمال في مختلف المجالات.

أهداف

وقال حمد علي عبد الله المحمود رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة إن الدائرة تخطو نحو أهدافها المستدامة التي تدرك فيها حجم التحديات، ومستوى المتغيرات المتسارعة التي تقتضي وجود منهجيات وخطط عمل مدروسة،

وتستشرف المستقبل في العمل الاقتصادي والتنموي برؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، ومتابعة سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة، وتلبي التطلعات نحو أعلى مستوى من التميز والريادة، لضمان تحقيق التنافسية العالمية، ورفع مؤشرات الأداء في مختلف المجالات

وأضاف: عملت الدائرة على مدى أحد عشر عاماً مضت لإصدار أفضل التقارير السنوية وأشملها، بهدف توثيق إنجازات التنمية الاقتصادية في الدائرة

وأشار إلى أن الإحصائيات والبيانات التي يتضمنها التقرير تعكس حجم الجهود التي تبذلها الدائرة في النهوض بمهامها، مؤكداً أن الدائرة حريصة على التطوير المستمر وفق ما تقتضيه أهدافها الاستراتيجية، وتطلعاتها الرامية إلى تقديم خدمات اقتصادية متميزة، بعزيمة متقدة، وعطاء متجدد، ونهج راسخ

مؤشرات التنمية

وبحسب البيانات الصادرة عن الدائرة، فقد حققت مؤشرات التنمية نمواً ملحوظاً، حيث نما إجمالي رخص الأعمال الصادرة والمجددة خلال العام 2022 بنسبة 5% مقارنة بعام 2021، إلى أكثر من 72242 ألف رخصة أعمال، كما سجل التقرير ارتفاعاً نوعياً للرخص الصادرة «التجارية والمهنية والصناعية»، بنسب وصلت إلى 8%، 24%، 9%، على التوالي في عام 2022 مقارنة بعام 2021. كما سجلت رخص سيدات الأعمال في إمارة الشارقة، خلال عام 2022، نمواً بنسبة بلغت 15%، كما عملت الدائرة على تنظيم مزاولة الأنشطة الاقتصادية والقطاعات من خلال وضع السياسات والمعايير والأنظمة وفق الوضع الاقتصادي الراهن

حدث سنوي

من جانبها قالت نورة يوسف بن صندل، نائب مدير إدارة التخطيط والدراسات الاقتصادية في الدائرة إن إصدار التقرير السنوي يعتبر حدثاً سنوياً مهماً يواكب النهضة التي تشهدها الإمارة والتي تتطلب توافر البيانات والإحصاءات والتحليلات للمستثمرين وصناع القرار حيث يرصد التقرير أهم المؤشرات الاقتصادية في إمارة الشارقة بهدف توثيق التطورات والرؤى الاقتصادية للإمارة وهذا بدوره يسهل على مختلف الجهات الاطلاع على التقرير السنوي واستنباط آفاق ومستقبل التطور الاقتصادي في إمارة الشارقة ويوثق المسيرة الاقتصادية للإمارة عبر رصد وتسجيل كافة التطورات والمتغيرات التي تتحقق سنوياً على مستوى الأنشطة والقطاعات المختلفة ويعكس الجهود المبذولة للارتقاء بالتنمية الاقتصادية

وأوضحت أن التقرير السنوي أفرد مساحةً كافيةً لتتبع الاقتصاد المحلي بصفة عامة وللمؤشرات الاقتصادية لإمارة الشارقة بشكل خاص، وأكدت أن نتائج عام 2022 كشفت عن أداء إيجابي في العديد من المؤشرات الاقتصادية في الشارقة، وشملت غالبية القطاعات، وطورت الدائرة إجراءات 90 خدمة في عام 2022، ووصلت نسبة رضا المتعاملين عن الدعم التقني إلى 99,98%، وبلغ عدد مشاريع تطوير البنية التحتية 12 مشروعاً، فيما وصلت نسبة إغلاق الشكاوى إلى 98,8% في عام 2022

